إنشاء سوق للأوراق المالية ضرورة في الاقتصاد الوطني

بدأت الحكومة بخطوات جادة نحو إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن كضرورة ملحة لاستكمال البنية الأساسية للاقتصاد الوطني خاصة في ظل سعي بلادنا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكن رغم أهمية هذا التوجه إلا أن خبراء الاقتصاد يشددون على أهمية أن تكون الأسس والتشريعات المنظمة للسوق المزمع إنشاؤها متوافقة مع ما هو معمول به في أسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية حتى تتحقق الأهداف المنشودة من إنشائها.

كتب/عبدالله الخولاني

ويشدد الاقتصاديون على أهمية إخضاع المشروع المقترح لمزيد من الدراسة وبحيث يخرج بصورة أفضل تُمكن الهيئة من تحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها من خلال التأكد من مدى استيعاب مشروع المقترح ملاحظات صندوق النقد العربي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية واتباع أفضل الممارسات لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية وقطر وسلطنة عمان، وعلى أن يتم ذلك خلال فترة وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تشكيل هيئة سوق الأوراق المالية وفقاً لما جاء في ملاحظات كل من صندوق النقد العربي وهيئة الأوراقً والأسواق المالية السورية، وبحيث يتم زيادة عدد أعضاء مجلس الهيئة إلى سبعة أو ستة أعضاء، يكون أربعة (أو ثلاثة) منهم من ذوي الخبرة من بينهم رئيس الهيئة ونائبه، ويكون ثلاثة أعضاء ممثلين عن وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة، والبنك المركزي اليمني وبما يتوافق مع ما ورد من مبررات موضوعية في ملاحظات كل من صندوق النقد العربي وهيئة الأوراقً والأسواق المالية السورية كون الهيئة المزمع إنشاؤها ستتولى بصورة أساسية خلال الفترة القادمة (عامين مقبلين على الأقل) استكمال خطوات إنشاء سوق الأوراق المالية من كافة النواحي والجوانب المختلفة التشريعية (إعداد القانون ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح المتعلقة بعمل الهيئة) والفنية والإدارية... وغيرها، بحيث تحل محل كل من اللجنة الإشرافية العليا ووحدة مشروع سوق الأوراق المالية.

تفريق

ولنجاح سوق الأوراق المالية في اليمن يجب التفريق بين الوظيفة الرقابية الإشرافية لهيئة سوق الأوراق المالية وكذلك دورها التنموي والذي يأتي بعد إنشاء سوق أو أكثر من الأسواق المالية، وهي الوظيفة الأساسية لمثل هذه الهيئات، وبين الوظيفة التنظيمية التأسيسية المتمثلة في إنشاء وتأسيس سوق الأوراق المالية وهي الوظيفة الحالية للهيئة اليمنية المزمع إنشاؤها.

وبعد إنشاء وتأسيس سوق الأوراق المالية وترسيخ كيانها التشريعي والتنظيمي والفني يمكن إعادة النظر في حينه إلى إعادة تشكيل الهيئة لأن وظيفتها الأساسية ستتركز على الجانب الرقابي والإشرافي وهو السائد في العديد من القوانين والأنظمة العربية السارية الخاصة بنظام الأسواق المالية مثل سوريا ومصر وسلطنة عمان وتونس، ولبنان، وكذلك ينطبق نفس الوضع تقريباً في السعودية وقطر، فوفقاً لنظام السوق المالية السعودية تتكون هذه السوق من خمس مؤسسات تتمثل في هيئة السوق المالية، وهي الجهة الرقابية والإشرافية المسئولة من تنظيم السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وتتألف من خمسة أعضاء متفرغين يصدر قرار تعيينهم بأمر ملكي يحدد كذلك رئيس ونائب رئيس الهيئة (المادة السابعة) وشركة السوق المالية السعودية (تداول) وهي وفقاً للمادة العشرين شركة سعودية مساهمة تكون الجهة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في السعودية، ويدير السوق المالية السعودية مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يعين بقرار من مجلس الوزراء ثلاثة منهم يمثلون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وفقاً للمادة (٢٢) مركز إيداع الأوراق المالية ولجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بالإضافة إلى لجنة استئناف في منازعات الأوراق المالية يشكلها مجلس الوزراء من ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، للنظر في طلبات الاستئناف المرفوعة على القرارات التي تصدرها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

أقسام

وبحسب أستاذ الاقتصاد المالي بجامعة تعز الدكتور جميل الأثوري تنقسم السوق المالية إلى سوق النقود وهو سوق التمويل قصير الأجل الذي لا يتجاوز فترة التمويل فيه سنة وتعمل في هذه السوق البنوك التجارية والإسلامية والقسم الثاني سوق الإقراض متوسطة الأجل وتعمل ضمن هذه السوق البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبعض المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وصناديق الاستثمار والادخار، بالإضافة إلى سوق الأوراق المالية وهو سوق التداول والأدوات المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ويلعب هذا السوق دورا أساسيا في تطوير وتنظيم أساليب التمويل للمشروعات ومصدر مهم للأموال الكبيرة التي تحتاجها الحكومة والشركات المساهمة.

أهمية

وتنبع أهمية السوق المالية في كونها تسهم في سحب السيولة النقدية الزائدة والموجودة لدى الأفراد والشركات التي تمارس دوراً مؤثراً في زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار، كما أنها تمثل قناة تمويلية مهمة تساعد في جوانب الإنفاق الذي تقوم به الدولة والقطاع الخاص وهو ما يشجع على قيام العديد من المشروعات الإنتاجية الجديدة وتوسيع المشروعات القائمة من خلال مدها بالأموال اللازمة لتطوير أعمالها كما أن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة تمويلية ضرورية في ظل العولمة والتوجه نحو اقتصاد السوق المنفتح على الاقتصاد العالمي في ظل تبني اليمن لسياسة الإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر قيام سوق للأوراق المالية من المتطلبات الأساسية لنجاح الإصلاحات الاقتصادية.

تشجيع

ويؤكد الأثوري أن وجود سوق للأوراق المالية سيؤدي إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات على استثمار مدخراتهم ورؤوس أموالهم في أدوات استثمارية طويلة الأجل بما يمكنهم من تحقيق عوائد مرتفعة، كما أنها ستؤدي إلى تنويع وتوزيع المخاطر والعوائد بين السوقين النقدية والمالية وتكوين محافظ استثمارية مختلفة ومتنوعة الأدوات تجمع بين مزايا الاستثمارات قصيرة أو طويلة الأجل بالإضافة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في اليمن وذلك يقلل من اعتماد اليمن على القروض الخارجية وهذا سيسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وعودتها إلى أرض الوطن للاستثمار في الأصول المالية المتوفرة في السوق المالية كما أن وجود سوق للأوراق يساعد المالية في تنشيط القطاع المصرفي اليمني وتطوير أدوات التعامل المالي في اليمن.

متطلبات

ومن أجل قيام سوق للأوراق المالية في اليمن يشدد أستاذ الاقتصاد المالي على أهمية توفر عدد من الشروط منها وجود جهاز مصرفي حديث ومتطور وتوفر بنية تحتية متطورة تسمح بعمل السوق دون عوائق مع توفير بنية تشريعية منظمة ومتكاملة وجهاز قضائي كفؤ وكذا توفر إصلاحات اقتصادية وبيئة اقتصادية مستقرة مع توفير بنية إدارية وتنظيمية مناسبة لعمل السوق.

إقرار عملية توزيع برنامج المعونة اليابانية

■ «صنعاء/سبأ

ناقشت لجنة تسيير برنامج المعونة اليابانية في اجتماعها أمس برئاسة وزير الزراعة والري في حكومة تصريف الأعمال الدكتور منصور الحوشبي، إجراءات تتعلق بالية توزيع الحراثات المقدمة من المعونة اليابانية لليمن والعراقيل التي تواجهها عملية التوزيع.

وناقشت اللجنة المذكرة المقدمة من وحدة برنامج المعونة اليابانية في الوزارة حول الية التوزيع والمشاكل التي تواجهها منها عملية التكرار والتجاوزات التي تتم من قبل بعض قيادات المحافظات.

وأقرت اللجنة تنفيذ عملية التوزيع وآليتها على أن تتحمل السلطة المحلية في المحافظات المسئولية في ترشيح الجمعيات أو المزارعين المستحقين لدعمهم بالحراثات.

حضر الاجتماع وكلاء الوزارة ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير وعدد من المسئولين.

خطة لتطوير الانتاج الزراعي بحضرموت

■ «سيئون/سبأ

قيمت اللجنة الزراعية لتوزيع شبكات الري للمزارعين بوادي حضرموت آليات التوزيع ومدي الاستفادة منها في تحسين خدمات الري.

واستعرض الاجتماع برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير الخطط المستقبلية لعملية التوزيع وسبل تبادل التجارب والخبرات بين المزارعين في حضرموت والمحافظات الاخرى بما يسهم في تطوير الإنتاج الزراعي، وناقشت اللجنة المشروع المستقبلي لتوزيع الحراثات على المزارعين.

وفي الاجتماع اكد الوكيل عمير أهمية تنفيذ مشروع توزيع شبكة الري للمزارعين في مناطق وادي حضرموت لاعطاء المزارعين بالوادي والصحراء حافزا وتقدما كبيرا للمبادرة في العمل والإنتاج.

وأشار إلى أن وادي حضرموت يمتلك مساحات زراعية واسعة يجب استغلالها والاستفادة منها في زراعة المحاصيل الزراعية الهامة بما يعود بالنفع على المواطنين في تلك المناطق واليمن بشكل عام.

وشدد على سرعة إنجاز هذا المشروع إلى يستفيد منه المزارعين في وادي حضرموت.

تدريب ٤٥ كادراً ببرنامج الرخصة الدولية للحاسوب

■ «الحديدة / سبأ

بدأت بالمعهد العام للاتصالات بالحديدة المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي في الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب الذي ينظمه صندوق تنمية المهارات.

وأوضح مدير فرع الصندوق بالمحافظة المهندس محمد اللوذعي لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن المرحلة الأولى تهدف على مدى شهرين إلى تدريب ٤٥ متدربا ومتدربة من منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية ومكاتب الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وبين أن برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب يستهدف في كافة مراحله تدريب ٤٨٠ متدرباً من الجهات المستفيدة بهدف محو أمية الحاسوب ورفع مهارات وقدرات الكوادر الوظيفية في مختلف القطاعات.

٢,٧ تريليون ريال الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

■ «خاص / الثورة

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع من ٢٤٩١٧٧٥ مليون ريال عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧٢٦٥٣٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩ ليحقق بذلك معدل نمو بلغ متوسطه السنوي حوالي ٤,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيس في تحقيق النمو، حيث نمت خلال الفترة٢٠٠٧-٢٠٠٩م بمعدل سنوي متوسط ٧,٤ ٪ فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي خلال ذات الفترة بمعدل سنوي بلغ حوالي -٨,٩ ٪ . ويرجع الأداء السلبي للناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى تراجع إنتاج النفط من م م ب ي د

مليون برميل عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٣,٧ مليون برميل عام ٢٠٠٩ .

وبين تقرير حكومي إن اتجاهات النمو الاقتصادي المتحققة تعكس أداء جيدا مقارنة بالظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي شهدها اليمن خلال الفترة (محنة التمرد الحوثي، الدعوات الانفصالية في بعض المديريات الجنوبية، العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة، كارثة السيول في المناطق الشرقية) فضلا عن تأثر البيئة الاستثمارية بالتداعيات الأمنية والسياسية التي شهدتها الساحة المحلية، التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني وما سببته من تراجع الموارد العامة وتخفيض حجم الإنفاق العام، وتراجع الاستثمارات الأجنبية .

واشار الى السمات الإيجابية للأداء الاقتصادي أن معدل النمو الحقيقي الذي حققه الاقتصاد الوطني جاء مدفوعاً بقوة نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، الأمر الذي انعكس في تحسن معدل التشغيل في الاقتصاد وتراجع معدل البطالة من ١٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٩م.

وذكر التقرير أن مجموعة من العوامل أسهمت في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي خلال هذه الفترة أبرزها : المشاريع المرتبطة بالغاز الطبيعي في الإنتاج والتصدير ، ونمو الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستويات الاستهلاك النهائي ، وتراجع معدلات التضخم لأسعار المستهلك وتحسن التخصيصات المالية للمانحين.

وتتوقع الخطة الخمسية الرابعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١م - ٢٠١٥م، وبما يسمح بتحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث يصل معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢ ٪ سنوياً في المتوسط.

وأكدت الخطة الخمسية الرابعة أنه سيتم التركيز على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

كما تستهدف تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وتركز على تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

كما تستهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتخطط الحكومة إقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال وتطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

واستهدفت الخطة الخمسية الثالثة وتعديلاتها في إطار المراجعة النصف مرحلية التي جرت في عام ٢٠٠٩م تحقيق نمو سنوي متوسط في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥,٧٪ إلى جانب رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد بما يتلاءم مع نمو قوة العمل، وزيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتحفيز الادخار القومي، وتنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية.

كما تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي المحقق الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة تنفيذ الخطة الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م من نحو ٤,٦٪ عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٧,٢٪ عام ٢٠١٠ ليحقق بذلك معدل نمو سنوي متوسط حقيقي بلغ ٥,١٪ وبنسبة إنجاز تصل إلى حوالي ٩٠,٢٪ ، فيما تم تحقيق الهدف بالنسبة للنمو في الناتج المحلي غير النفطي بصورة كاملة وبنسبة ١٠٠٪ حيث بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي المحقق والمستهدف حوالي ٧,١٪، وعلى العكس من ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي تراجعاً كبيراً وحقق نمواً سالبا سنوياً بلغ -٨,٩٪ في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ مقارنة بنمو مستهدف في إطار الخطة موجب بنسبة ١٠,٦٪ وبذلك يكون معدل الانجاز بنسبة -١٨٦٪ ، ويرجع الأداء السلبي للناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى تراجع إنتاج النفط من ١٣٣,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٣,٧ مليون برميل عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن ينخفض إلى ٩٥,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠ .

ولاحظت الخطة أن اتجاهات النمو الاقتصادي المتحققة تعكس نجاحات جيدة لتنفيذ الخطة خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي شهدها اليمن خلال الفترة (محنة التمرد الحوثي، الدعوات الانفصالية في بعض المديريات الجنوبية، العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة، كارثة السيول في المناطق الشرقية) .

كما أن معدل النمو الحقيقي جاء مدفوعا بقوة نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، الأمر الذي انعكس في تحسن معدل التشغيل في الاقتصاد وتراجع معدل البطالة من ١٦,١٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٩م.

تشير الى أن مجموعة من العوامل ساهمت في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ، أبرزها : عمليات التنويع الاقتصادي والتي ترتبت من بعض المشاريع المرتبطة بإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي ، نمو الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستويات الاستهلاك النهائي ، تراجع معدلات التضخم لأسعار المستهلك خلال فترة تنفيذ الخطة والتي بلغت في المتوسط نحو ١٠٪ مقارنة بالمعدل المخطط والمقدر بنحو ١٣,٨٪ ، تحسن التخصيصات المالية للمانحين خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م.

كما ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية في تباطؤ الأداء وانحرافه عما كان مخططا أبرزها: التراجع غير المتوقع في مستوى إنتاج النفط الخام ، محدودية الدعم الإنمائي الخارجي الذي حصلت عليه اليمن وتأخر السحوبات منه خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م تأثر البيئة الاستثمارية بالتداعيات الأمنية والسياسية التي شهدتها الساحة المحلية، التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني وبالذات خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠م وما سببته من تراجع في الموارد العامة ، وتراجع الاستثمارات الأجنبية .

تنفيذ أعمال صيانة في أبراج الكهرباء بالمكلا

■ «المكلا / سبأ

تفقد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس سير أعمال الصيانة للأبراج الناقلة للطاقة الكهربائية من المحطة الرئيسة لتوليد الكهرباء في الريان إلى مدينة المكلا والتي يقوم بها فريق فني وهندسي مختص من فرع المؤسسة العامة للكهرباء بمناطق حضرموت الساحل.

وتعرف المحافظ الديني من المدير العام لفرع مؤسسة الكهرباء المهندس مبارك التميمي ومدير إدارة النقل والتحكم بفرع المؤسسة جمال عبدالعزيز إلى خطة المؤسسة في تنفيذ الصيانة الدورية والمستمرة على خطوط الشبكة الرئيسة والأبراج الناقلة للكهرباء البالغ عددها ٦٣ برجا وتمتد على مساحة ١٨ كيلو متراً.

ودعا المحافظ الديني إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بأعمال الصيانة المختلفة للمحطات والمولدات وخطوط الشبكة الكهربائية بما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتجنب الانقطاعات في التيار الكهربائي في فصل الصيف القادم.

ارتفاع إنتاج البطاطس لهذا الموسم بذمار

■ «ذمار/رشاد الجمالي

أكد المهندس علي يحيى الروضي، مدير عام الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس بمحافظة ذمار، أن إنتاج محصول بطاطس الاستهلاك لهذا العام سيرفع وحدة المساحة، وهذا بالمقابل سيكون المعروض من بطاطس المائدة بكميات كبيرة، وهذا يعود إلى دور الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس في توفير البذور المحسنة، مشيراً في تصريح لـ «الثورة» إلى ما توليه الدولة والحكومة لتوفير السلع الغذائية بالأسعار المناسبة، خاصة الخضار والفواكه، التي يرتفع سعرها عالمياً بحوالي (٣٦٪) من العام السابق، حسب ما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة.

ونوه الروضي بضرورة إيجاد قنوات تسويقية خارجية لتصدير البطاطس حتى لا تكون هناك خسارة كبيرة على المزارعين نتيجة توفر بطاطس الاستهلاك في الأسواق المحلية ونقص الطلب على المعروض، مطالباً وزارة الزراعة، ممثلةً بالإدارة العامة للتسويق، إيجاد قنوات تسويقية خارجية للفائض من بطاطس المائدة، والذي سيرتفع من محصول بطاطس الاستهلاك في الأسواق خلال الشهر القادم، وبكميات كبيرة، وهذا يستدعي بذل كافة الجهود من أجل إيجاد قنوات للتسويق لتصدير البطاطس حتى لا تكون هناك خسارة يتكبدها المزارعون.

وبيّن مدير عام الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس بمحافظة ذمار، أن البطاطس المنتجة هذا العام تصلح للتصدير من حيث النوعية والأحجام، وكذلك خلوها من أي مبيدات أو أسمدة نتيجة استخدام الأسمدة العضوية الخالية من المواد الكيميائية، لافتاً إلى أن الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس أسهمت بشكل فعال في توفير الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارع وتحسين معيشته، إضافةً إلى تغطية احتياجات المزارعين من البذور.

وأوضح الروضي أن أهمية زراعة البطاطس كمحصول نقدي تكمن في كونه يشكل البديل الاقتصادي المناسب لزراعة القات، فضلاً عن كونه يسهم في سد جزء من الفجوة الغذائية، مشيداً بدور الأخ وزير النفط والمعادن في حكومة تصريف الأعمال، وكذا المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية، في توفير مادة الديزل في هذه الظروف الصعبة التي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي.